

ماليزيا تقود العالم نحو الصيرفة الإسلامية
الثلاثاء، ٠٤ يناير ٢٠١١



ماليزيا تعزز مكانتها في الصيرفة الإسلامية
مواد ذات صلة:

[نصيحة مهاتير لتقدم المسلمين: عليكم بالصيرفة الإسلامية](#)

أون إسلام
أظهر مسح أجرته منظمة دول مجلس التعاون الخليجي أن ماليزيا باتت تقود الأسواق العالمية نحو نظام الصيرفة الإسلامية، عبر تعديل الهياكل القانونية لتكون أكثر قدرة على التكيف مع نظام التمويل الإسلامي وتوفير منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية، ما يؤهلها لتصبح مركزا رئيسيا لهذه الصناعة في العالم. ونقلت صحيفة "بوست بورنيو" الماليزية الاثنين ٣-١-٢٠١١ عن زكريا عثمان، رئيس خدمات التقييم لإحدى الشركات الماليزية المتخصصة في مجال الصيرفة الإسلامية قوله إن "نتائج مسح أجرته منظمة دول مجلس التعاون الخليجي أظهر أن ماليزيا أصبحت مركزا للصيرفة الإسلامية أكثر من غيرها من المراكز المالية العالمية".

وأضاف عثمان أن "هذه القيادة نتجت عن وجود عدة أطر تنظيمية وتشريعية، وتوفير بنية تحتية ومجموعة من المنتجات والخدمات التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتوفير إدارات للمخاطر والإحصاء والتسويق والتمويل الإسلامي".

ولم تحقق ماليزيا الريادة في مجال الصيرفة الإسلامية إلا عن طريق إصدار صكوك إسلامية وإنشاء مصارف إسلامية، وقال عثمان: "هذا النجاح ناتج عن الخطة الخاصة التي اعتمدها الدولة لتأمين حصتها في هذه الصناعة المتنامية".

وبلغت أصول المصرفية الإسلامية في ماليزيا أكثر من ٣٣٧ مليار رنجيت (ما يعادل 109 مليار دولار) في شهر يوليو الماضي وهو ما يمثل حوالي ٢٠% من إجمالي أصول البلاد. وتعد ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي من إحدى ركائز سوق الصكوك أو السندات الإسلامية في العالم حيث تشكل دول الخليج العربي ٥٥.٥% من قيمة الصكوك المصدرة بالدولار الأمريكي، في مقابل ذلك تشكل ماليزيا ٦٠% منها حسب إحصاءات عام ٢٠٠٨.

التحفيز بالقانون

ولتعزيز مكانتها في مجال الصيرفة الإسلامية الذي يشهد ازدهارا عالميا، قامت السلطات الماليزية بإجراء تعديلات في القوانين لتكون قابلة للتكيف مع قطاع الصيرفة الإسلامية.

وقال عثمان، وهو عضو المؤتمر العالمي السابع عشر السنوي للمصارف الإسلامية ٢٠١٠ والذي عقد في العاصمة البحرينية المنامة، إن: "الهيكل التنظيمية والأطر القانونية ينبغي أن تشجع التدفق التجاري في كل ولاية."

وأدخلت ماليزيا عددا من الأنظمة القانونية لرفع كفاءة المحاكم المدنية في إصدار الأحكام في القضايا التي تتعلق بالصيرفة الإسلامية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد اقترح البنك المركزي الجديد في ماليزيا مشروع قانون دخل حيز التنفيذ عام ٢٠٠٩، يقضي بإلزام المحاكم بالاحتكام لمجلس الشريعة الاستشاري عند النظر في القضايا المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والشريعة الإسلامية، لضمان تطبيق الأحكام الشرعية في هذه القضايا.

وأضاف عثمان: "ندرك أن قضايا التمويل الإسلامي يتم تناولها في المحاكم المدنية ومع ذلك ينبغي للقاضي أن يكون لديه معرفة كاملة بالشرعية أو مرجعية يستند إليها."

وأثبتت البنوك الإسلامية نجاحا في الفترة الأخيرة بسبب حظر الاستثمار في الديون المضمونة وقروض الرهن العقاري التي تسببت في الأزمة المالية العالمية الأخيرة.

وتوقع خبراء اقتصاديون أن يشهد عام ٢٠١١ الكثير من النجاحات للمصرفية الإسلامية، نظرا لأن العام الماضي حقق فيه القطاع المصرفي الإسلامي العديد من الإنجازات من بينها معدل نمو خلال عام الأزمة المالية العالمية بلغ 28% خلال ٢٠٠٩، في حين لم تحقق المصارف التقليدية أي معدل نمو يذكر.

ويطبق نظام الصيرفة الإسلامية في ٥٠ دولة حول العالم، ما يجعلها واحدة من أسرع القطاعات نموا في الصناعات المالية العالمية، وحاليا يوجد أكثر من ٣٠٠ بنك ومؤسسة للمعاملات والتمويل الإسلامي منتشرة في دول العالم.

وهناك قائمة طويلة من المؤسسات الدولية، وفي ذلك سيتي جروب وإتش إس بي سي ودويتشه بنك، دخلت مجال الصيرفة الإسلامية.

وبدأت هذه الصناعة تقريبا من ثلاثة عقود، وحقت نموا حقيقيا وجذبت اهتمام المستثمرين والمصرفيين في أنحاء العالم، بأصول مالية يتوقع أن تزيد عن تريليون دولار بحلول عام ٢٠١٣.